كشف عن مخطط لفبركة «مسرحية» كيميائية في الغوطة اليوم

المقداد لمن يهددون سورية: ننصح الكل بعدم المغامرة عسكرياً.. ولدينا ما يكفي للدفاع

| سامر ضاحي

نصح نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد الدول التي تهدد سورية بشن عدوان عليها «بأن لا يغامروا عسكرياً»، مؤكداً أن سورية لديها «الأسلحة التقليدية الكافية للدفاع».

وشدد المقداد على رفض سورية أي لجنة تحقيق من «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، «لأنه مسيس ومواقفه مبنية على الوقوف التام إلى جانب المسلحين والإرهابيين»، لكنه أعرب عن ترحيبه «بلجان فنية قادرة على التحقيق باستخدام «الكيميائي»، مؤكداً أن الجهات المعروفة كثفت اتهاماتها لسورية باستخدام «الكيميائي» على خلفية الإنجازات الكبيرة للجيش العربي السوري، وكشف عن مخطط لتمثيل مسرحية استخدام سلاح كيميائي في الغوطة الشرقية ستجري اليوم الأحد.

وفي مؤتمر صحفي عقده بمقر الوزارة، قال المقداد: على خلفية الإنجازات الكبيرة التي حققتها القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية، كثفت الجهات المعروفة اتهام بلدنا باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وشدد على أن هدف الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من هذه الحملة على سورية هو تقديم الدعم الكامل للإرهابيين الذين يستخدمون السلاح الكيميائي بل تشجيعهم على استخدامه مرات أخرى.

وذكر المقداد، بأن سورية انضمت في ١٤ أيلول من العام ٢٠١٣ إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأن الجانب السوري «قام بتجميع كل المواد الكيميائية وتسليمها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي قامت بتدميرها خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، حيث تم تدمير أكثر من ١٤٠٥ أطنان من المواد السامة».

وكشف، أنه و«منذ بداية هذا العام، تم الكشف عن أربع حالات استخدام للأسلحة الكيميائية من الإرهابيين ضد القوات الحكومية في (السروج ريف إدلب والمشيرفة)، لافتاً إلى أن هذه الحوادث أدت إلى نقل ما يزيد على مئة جندي سوري إلى المشافي إثر تعرضهم للمواد السامة، ولكن وسائل الإعلام الغربية تجاهلت كل ذلك».

كما كشف أيضاً عن تقارير وصلته صباح أمس بأن المجموعات الإرهابية في الغوطة الشرقية تحضر لفبركة تمثيلية قصف بسلاح كيميائي واتهام الجيش السوري في منطقة مزارع الأشعري بين بلدتي مسرابا وبيت سوا التي فيها إرهابيون من تنظيمي «فيلق الرحمن» وأحرار الشام(الإسلامية)»، وقاموا بتجهيز نساء وأطفال من خارج المنطقة وتحضير أجهزة بث فضائي وعناصر من الخوذ البيضاء لتنفيذ المسرحية» وذلك في ١١ آذار الحالي تزامنا مع انعقاد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وانتقد المقداد، استمرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تجاهل المعلومات التي تقدمها سورية عن استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية في حوادث عدة، واعتبر أن ذلك «أمر مثير للريبة والتساؤل».

وأضاف: أما المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان وتدعي حمايتها فهي، على ما يبدو، تولي الأهمية لحياة الإرهابيين أكثر ما يهمها حياة المواطنين السوريين من أطفال ونساء وأبرياء، فما بالكم بأفراد القوات المسلحة السورية الذين يحاربون الإرهاب وهو خطر يتهدد العالم بأسره.

ودعا المقداد «المنظمات الدولية المعنية للعمل بشكل مهني وصادق والتوقف عن تحميل سورية المسؤولية في استخدام الأسلحة الكيميائية التي تتحمل المنظمات الإرهابية ومن يدعمها المسؤولية التامة عن استخدامها».

وفي معرض إجاباته عن أسئلة الصحفيين، ورداً عن سؤال «الوطن» حول إمكانية قبول دمشق دخول لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في الخامس من الشهر الجاري إلى سورية، قال المقداد: لن نقبل بأي لجنة من مجلس حقوق الإنسان لأنه مسيس، ومواقفه مبنية على الوقوف التام إلى جانب المسلحين والإرهابيين، ثم إن مفوضه السامي زيد بن رعد (الحسين) فوض نفسه عن المسلحين وهو يواجه حالياً أزمة مع كل قادة العالم الذين يريدون التحقيق باستقلالية، لافتا إلى أن «هذا المنطق قد سقط».

وأضاف المقداد: نرحب بلجان فنية قادرة على التحقيق باستخدام الكيميائي، ولن نتعاون مع مجلس حقوق الإنسان لأنه يقف إلى جانب الدول الغربية ويروج لها».

وتابع: لقد فقدنا ثقتنا بشكل كامل به (مجلس حقوق الإنسان)، والتقارير التي يقدمونها عن سورية مفبركة ومسيسة.

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة صوت في الخامس من الشهر الجاري لمصلحة مشروع قرار بريطاني يدعو محققي حقوق الإنسان إلى «فتح تحقيق شامل ومستقل في الأحداث الأخيرة في الغوطة الشرقية».

ورداً على سؤال آخر، أكد المقداد أن الدولة السورية تقوم بكل الاحتياطات لمنع تنفيذ هجمات كيميائية سواء من خلال الأعمال التي يقوم بها الجيش أو فضح هذه الانتهاكات.

وأضاف: لا نقبل استخدام السلاح الكيميائي ضد شعبنا أو أي شعب آخر ولا يمكن لسورية أن تكون في موقع ضد القانون الدولي، ولم نستخدم هذا السلاح في أي معركة حاسمة ضد المجموعات الإرهابية».

واعتبر المقداد، أن سورية لا تريد المواد الكيميائية لأنها «عبء علينا»، وأضاف: لدينا الآن الأسلحة التقليدية الكافية للدفاع عن سورية.

ونفى المقداد وجود أي نوع من الأسلحة الكيميائية بما في ذلك غاز الكلور لدى سورية «وندين أي استخدام لهذه الأسلحة، ولا نعتقد بوجود أي مبرر لقيام أي بلد ما بتهديد سورية ولا بتوجيه أسلحة لضرب سورية».

ورداً عن سؤال إن كان لدى سورية «خطة بديلة» لتفادي اعتداء عسكري «وشيك» من فرنسا وبريطانيا أو أميركا أو حتى الاحتلال الإسرائيلي، قال المقداد: إن من يستخدمون الذرائع لهذه الاعتداءات عليهم أن يمارسوا العقلانية والحكمة، وننصح الكل بألا يغامروا عسكرياً لأن الوضع الدولي غير قادر على تحمل الممارسات العدوانية في عصر نتطلع فيه إلى السلام في العالم.

وتطرق أحد الأسئلة إلى مقطع الفيديو الذي عرض على موقع «يوتيوب» وظهر فيه قادة مسلحين في المسجد الكبير في دوما مجتمعين بموظفين من الأمم المتحدة دخلوا بمرافقة قافلة المساعدات الإنسانية الإثنين الماضي، حيث ظهر أحد قادة المسلحين يلوح بصاروخ قال إنه «لسلاح كيميائي».

وعلق المقداد على ذلك بالقول: لا أستغرب أن يحمل أحد المسلحين قنبلة ويقول إنه سيتم استخدامها، لكن الغريب ألا يكتب هؤلاء (الموظفون الأمميون) لمنظماتهم في نيويورك أو إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش الذي ينصب نفسه مسؤولاً عن الإرهابيين أكثر من تنصيب نفسه مسؤولاً عن الشعب السوري، لافتاً إلى أن بعض القادة المسلحين عبروا للموظفين الأمميين من داخل الغوطة عن إصرارهم على الدخول إلى جانب الجيش العربي السوري وانضمامهم للدولة السورية.

نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال مؤتمر صحفي في دمشق أمس (تصوير: طارق السعدوني)

شدد على رفض دمشق أي لجنة تحقيق من «حقوق الإنسان»

قولاً واحداً

التوازن بعد الغوطة

مازن بلال

يظهر إرباك السياسي في التطورات العسكرية لمعارك الغوطة، فالحملات الإعلامية والضغط السياسي لا يحمل سياقا واضحا، فهو اعتراضات من دون ملامح لمبادرة لتحريك المسار السياسي، وحتى قرار مجلس الأمن بهذا الخصوص لا يقدم أفقا بقدر كونه تسجيل موقف دولي بشأن المعارك، فالسيناريو يبدو ضمن سياق إقليمي بينما لا تملك العواصم الكبرى سوى تحركات موجهة عمليا لسياسات موسكو دوليا، أكثر من كونها ضغطا لتبديل المعادلات السياسية بالدرجة الأولى.

ما حدث عمليا أن المجموعات المسلحة في الغوطة تم دفعها بقوة قبل مؤتمر سوتشي، وظهر تصعيد واضح عبر القذائف التي طالت العاصمة دمشق قبل وخلال «سوتشي»، في وقت أعلن فيه جيش الإسلام مع جميع الفصائل المتحالفة معه عن مقاطعة أعمال هذا المؤتمر، فالتصعيد السياسي والعسكري من فصائل الغوطة كان يعني على الأقل موقعا قويا لها في المعادلة القائمة، لكن هذا التقدير السياسي اصطدم بمسألتين:

– الأولى عدم وجود غطاء سياسي فاعل لهذه المجموعات، فالسعودية التي تدعم جيش الإسلام لا تملك هامشا سياسيا كما في السابق، وهي مقيدة بمعطيات «خليجية» عبر صراعها مع قطر، وداخلية نتيجة الاستحقاقات الخاصة بولي العهد السعودي لاكتساب شرعية كاملة في قيادته للبلد.

المسألة الأساسية هي أن فصائل الغوطة فقدت تحالفا خليجيا بالدرجة الأولى، بينما انحصر دورها بعد عام ٢٠١٥ في إبقاء التوازن داخل وفد التفاوض في جنيف بحيث يبقى الائتلاف القوة الأكثر حضورا، ورغم أن هذا التوازن تآكل بشكل تدريجي، لكنه بقي بشكل أو بآخر الأكثر حضورا وقاوم التحولات التي بدأت في سوتشي، فالأطراف المعارضة التي شاركت في هذا المؤتمر يمكن أن تغير من التوازن وهو ما دفع تلك الفصائل إلى التصعيد.

– الثانية وجود أجندات دولية في سورية لا تنظر إلى معادلة توزع التنظيمات المسلحة بالطريقة نفسها التي ظهرت في بداية الأزمة، فالكثير من المجموعات اليوم سواء في الغوطة أو غيرها لا يملك الموقع نفسه داخل اعتبارات القوى الدولية.

عمليا فإن الولايات المتحدة حددت الجغرافيا التي تريد التأثير فيها داخل سورية، وهذا ما دفعها إلى زيادة عديد قواتها في الجنوب والشمال السوريين، بينما تبقى الفصائل الأخرى التي ظهرت منذ بداية الأزمة ضمن هامش ضيق لا يدخل في كثير من الأحيان في أولوياتها، ورغم أن تحول السياسيات الدولية والإقليمية لم ينعكس سريعا على التوازن في التفاوض السياسي، إلا أنه جعل من مسار جنيف حالة إشكالية يصعب التحرك فيها.

كان التصعيد الذي بدأته المجموعات المسلحة في الغوطة مؤشرا على أن الخريطة العامة للأزمة السورية هي في تحول مستمر، فالتصعيد كان ينقل فقدان هذه الفصائل وظيفتها ووصولها إلى تأزم على مستوى وجودها في تلك المناطق، فهي لم تعد قادرة إلا على الاستنزاف وخصوصا مع عدم قدرتها على تأمين غطاء سياسي لوجودها كما في السابق.

قسوة معارك الغوطة تؤكد أن التصورات السياسية لمستقبل التفاوض في جنيف بحاجة لصياغات مختلفة، فالانهيار العسكري سيفقد الائتلاف أقوى أوراقه التفاوضية، وربما يصعد من الخلافات السياسية بين أجنحته، وهذا الأمر سيعيد ترتيب العملية السياسية بالكامل لأن تركيا تريد أن تحتل مقاعد دول الخليج في الوفد التفاوضي؛ عبر عمليتها في عفرين ومحاولاتها في هيكلة الفصائل في الشمال السوري.

«واشنطن بوست» لترامب: للحفاظ على حياة السوريين دعوا القوات السورية تنتصر

| ترجمة - إبراهيم خلف

أكدت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عدم جدوى دخول واشنطن في حرب لا نهاية لها في سورية، وهي إن حصلت لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد العذاب والمعاناة، فالجيش العربي السوري بفضل الدعم الروسي والإيراني بات بعيداً عن الهزيمة، وموضوع الانتصار بالنسبة له أصبح مسألة وقت فقط.

ورأى الصحفي ماكس بوت في افتتاحية الصحفية، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب لم يعد الآن من خيار أمامها سوى القبول بالواقع القائم، والمتمثل بانتصار قوات الجيش العربي السوري، وأن الرئيس بشار الأسد سيعمل على التخفيف من معاناة السوريين.

وأشار بوت، وهو زميل بارز في قسم دراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية، أنه من السهل على إدارة ترامب إدانة «الحملة» التي تقوم بها القوات السورية في الغوطة الشرقية من دمشق، وقد فعل البيت الأبيض ذلك على أكمل وجه، ولكن من الصعب معرفة ما يجب فعله حيال ذلك، وخاصة أن تلك الأمور لن توقف من سقوط الضحايا بين المدنيين.

وقال: إن استخدام القوة الجوية الأميركية لتقديم المساعدة للأهالي المحاصرين في الغوطة الشرقية قد يجعلنا نشعر بالرضا، لكنه لن ينقذ الأرواح، مشيراً أن التدخل الأميركي لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد العذاب، فضلاً أنه لا يمكن للولايات المتحدة القيام بمهاجمة الطائرات الروسية دون المخاطرة بالدخول في حرب.

واعتبر أن الطريق الوحيد لإنقاذ حياة المواطنين يتمثل في ترك قوات الجيش العربي السوري تحقق النصر بأسرع ما يمكن، فمدينة حلب بعد استعادت القوات السورية السيطرة عليها، عادت لها الحياة، والمدنيون فيها يمارسون حياتهم الطبيعية ويتجولون في الحديقة العامة التي أعيد تأهيلها، وهذا الأمر يعتبر أفضل من حرب غير مجدية ولا نهاية لها، بالإضافة إلى عدم جدوى الدخول في تنافس مع قوى عظمى عندما لا يكون لحلفاء أميركا من الميليشيات المسلحة في سورية أي أمل في تحقيق النصر.

وقال: «لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد شيء يمكن للولايات المتحدة القيام به، فإدارة ترامب بإمكانها المحاولة في مساومة موسكو العمل على كبح الحملات التي تقوم بها القوات السورية مقابل إنهاء معارضة الولايات المتحدة للنظام السوري، كما ويمكن الحفاظ على المحرمات المتمثلة في منع استخدام أسلحة الدمار الشامل، وفي حال تم معرفة القوات المسؤولة عن أي هجمات بأحد الغازات السامة، يمكن استهدافها من خلال شن غارة جوية».

ونوّه إلى أن أهم شيء يمكن للولايات المتحدة فعله الآن هو الوقوف إلى جانب شركائها الأكراد والعرب في «قوات سورية الديمقراطية – قسد» والتي قامت بتحرير شمال شرق سورية من تنظيم داعش الإرهابي، مشيراً أن الأكراد يسيطرون الآن على نحو ٢٥ بالمئة من الأراضي السورية، وهناك تواجد عسكري أميركي يصل إلى ٢٠٠٠ جندي لمساعدتهم ومنع ظهور داعش من جديد، وبالطبع الحكومة التركية ليست راضية عن هذا، لذلك قامت قوات الرئيس رجب طيب أردوغان وبالتعاون مع «ميليشيات» سورية بمهاجمة بلدة عفرين التي يسيطر عليها الأكراد في شمال غرب سورية، فأردوغان لا يرى فرقاً بين الأكراد السوريين في «وحدات حماية الشعب» وبين أكراد تركيا في حزب العمال الكردستاني، والذين يعتبرهم مجموعة إرهابية.

وأضاف الكاتب: إنه يجب على ترامب أن يبرم اتفاقاً مع أردوغان يتمثل بقيام وحدات حماية الشعب الكردية بقطع الدعم عن حزب العمال الكردستاني مقابل انسحاب الأتراك، وطالما أن الوحدات تلتزم بهذا الاتفاق، يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها الجوية ومستشاريها للدفاع عن جيب عفرين الكردي، تماماً كما فعلت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما قامت بالدفاع عن الأكراد العراقيين، موضحاً أن ذلك القرار لم يلق رضا تركيا آنذاك، إلا أنها علمت أنه بإمكانها العيش مع الحكومة الإقليمية الكردية والتعامل معها بسعادة.

وأوضح أن ترك قوات الجيش العربي السوري تسيطر على ثلاثة أرباع سورية سيكون حبة مُرّةً من الصعب ابتلاعها، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن الرئيس الأسد يشكل تهديداً لـ«إسرائيل»، وأن إيران ستحاول إقامة قواعد عسكرية لها في سورية، إلا أن «إسرائيل» بإمكانها الدفاع عن نفسها.

وختم بوت المقال بالقول: «لقد أهدرنا في السابق فرصاً مفيدة، إلا أنه لم يعد أمامنا الآن من خيار سوى القبول بالواقع القائم، ألا وهو أن الرئيس الأسد سينتصر وسيعمل على التخفيف من معاناة السوريين».

الأسعد دق ناقوس الخطر في كل مناطق المسلحين والإرهابيين

ميليشيات في الغوطة ترفض الحلول السلمية وتهدد «المصالحين»

| الوطن- وكالات

أعلنت ميليشيا «فيلق الرحمن» رفضها الحلول السلمية في الغوطة الشرقية، وهددت من يسعون إلى «المصالحات»، بينما حذر مؤسس ميليشيا «الجيش الحر» المسلحين والإرهابيين في بقية المناطق الخاضعة لهم من مصير مشابه لمصير الغوطة.

ووفقاً لمواقع إلكترونية معارضة، أقر متزعم «فيلق الرحمن» النقيب الفار عبد الرحمن شمير في كلمة مسجلة، بأن «الغوطة في أصعب مرحلة من عمر الثورة»، زاعماً أن الغوطة «مختلفة عن باقي المناطق في سورية»، وأردف: « لن أدخر جهدا للدفاع عن هذه الأرض وسأستمر بالدفاع عن كل شبر فيها ولن أتنازل ولن أتراجع ولن أفاوض».

ولفت الشمير إلى أن الجيش العربي السوري وحلفاءه «يريدون أن يهزمونا بشكل معنوي من خلال استراتيجية إعلامية ومن خلال قصفهم المستمر لفرض شروط استسلامية على هذه المنطقة»، وتابع متناسياً ما يلحق بتنظيمه من هزائم متلاحقة على الأرض: «إننا في الغوطة باقون وإننا في «فيلق الرحمن» مصممون على الثبات والنصر».

ومضى قائلاً: «أقول للمرجفين والمخذلين وأصحاب المصالحات إنني قد صبرت عليكم طويلا ولن أتهاون مع أي أحد يريد أن يمد يده للنظام (..) وسأضرب بيد من حديد على أيدي ورؤوس المخذلين وأعد هذا النظام بالمقاومة والصمود بل والنصر».

وعلى حين كان يتشدق بخطاب المذبوح لم يفت الشمير أن يتباكى على رئيس أركان تنظيمه أبو علي الشاغوري الذي قتل بنيران الجيش.

بدوره سار مؤسس ميليشيا «الجيش الحر»، العقيد الفار رياض الأسعد، على خطا متزعم «فيلق الرحمن» من حيث التحذير من الحلول السلمية، ووجه سهامه نحو روسيا، وقال في سلسلة تغريدات عبر حسابه في موقع «تويتر»: إن «المعركة لم تتوقف في الغوطة، والغزو الروسي يعمل على تهجير أهلها كما هجّر أهل بقية المدن، (..) ويستفرد بالمناطق واحدة تلو الأخرى من خلال توقيع هُدن يتبعها استيلاء وتهجير».

وفي رسالة تحذيرية لزملائه من المسلحين والإرهابيين في كل المناطق الخاضعة لسيطرتهم قال الأسعد: إن «الغزو الروسي لن يقف عند حد (..) ولذلك ريف حمص الشمالي مهدد، وأيضا درعا وإدلب وريف حماة الشمالي وريف حلب الجنوبي والغربي وريف الساحل ولن يكون أحد في مأمن، ولكن ضمن سياسة الاستفراد بالمناطق واحدة واحدة».

وأوضح، أن «نصرة الغوطة لن تكون بإصدار البيانات لتسجيل موقف بل بالدفاع عنها من أي موقع والتمسك بالأرض وليس سعي البعض للتهجير كما حدث سابقًا ولن تجدي نفعًا»، داعياً إلى ما سماه «فتح كافة الجبهات شمالًا وجنوبًا ووسطًا» بهدف «إنقاذ الغوطة».

في سياق متصل زعم وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، في حديث لصحيفة ألمانية أمس أن عملية الجيش العربي السوري في الغوطة الشرقية «تشكّل انتهاكاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها في أستانا وسوتشي»، مشيرًا بحسب وكالة «الأناضول» «إلى تحقيق تقدم مع روسيا بخصوص وقف إطلاق النار ومناطق خفض التصعيد، بهدف الوصول إلى حل سياسي في سورية».

وكانت منظمة الصحة العالمية أعربت أول أمس عن قلقها من ارتفاع مستوى الهجمات على المنشآت الطبية في سورية خلال العام الجاري.

وقال كريستيان ليندمير، المتحدث باسم المنظمة، في ندوة صحافية في جنيف الجمعة: تم تسجيل «٦٧ هجوماً مؤكداً» بالاجمال في كانون الثاني وشباط الحاليين ، وأن هذا العدد يشكل «أكثر من ٥٠ بالمئة من الهجومات المؤكدة في ٢٠١٧ التي بلغت ١١٢ هجوماً».

وبحسب ما نقلت «فرانس برس» عن ليندمير، فإنه ليس في وسع منظمة الصحة العالمية تحديد المسؤول عن هذه الهجمات.

الهلال الأحمر السوري يستكمل إدخال المساعدات الإنسانيّة إلى الغوطة الشرقيّة (عن الانترنت)

وميليشيات القدم توافق على الخروج باتجاه إدلب

| الوطن - وكالات

أرعب التقدم السريع للجيش العربي السوري في غوطة دمشق الشرقية تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وميليشيا «الجيش الحر» في حي القدم بجنوب دمشق، ودفعهما للموافقة على الخروج من الحي إلى إدلب خلال يومين، على حين تواردت أنباء عن تحييد قلعة المضيق بريف حماة الغربي عن العمل العسكري.

ونقلت وكالات معارضة عما سمته «مصدراً عسكرياً» في حي القدم بدمشق أمس، تأكيده موافقة مسلحي «النصرة» وميليشيا «الحر» على الخروج من الحي نحو إدلب، بعد تهديدهم من قوات الجيش العربي السوري.

ويرى مراقبون، أن التقدم السريع الذي حققه الجيش في غوطة دمشق الشرقية، أرعب «النصرة» وميليشيا «الحر» ودفعهما للإقدام على هذه الخطوة.

وقال المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه: إن «قوات الجيش خيرتهم ما بين مصير الغوطة الشرقية، وبين الخروج نحو إدلب»، مضيفاً: إن الميليشيات اختارت «الحفاظ على أرواح المدنيين والخروج من الحي».

ولفت المصدر، إلى أن الخروج سيكون خلال ٤٨ ساعة بوجود منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري».

وأول من أمس، نقلت وكالات معارضة عن «مصادر محلية»، تأكيدها أن قوات الجيش العربي السوري أعطت الميليشيات مهلة ٤٨ ساعة للخروج من الحي.

ويتواجد في حي القدم ميليشيات «الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام»، و«لواء مجاهدي الشام» التابعين لميليشيا «الحر»، وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، في حين يسيطر تنظيم داعش الإرهابي على منطقة العسالي التابعة للحي. كما يسيطر داعش على أجزاء من منطقة جنوب دمشق، تتركز في حي الحجر الأسود، وجزء من مخيم اليرموك والقسم الجنوبي من حي التضامن.

ويخضع الجزء الشرقي من حي القدم لسيطرة الميليشيات و«النصرة»، على حين يسيطر الجيش على الأجزاء الشمالية الغربية من الحي، وتشهد المنطقة هدوءًا نسبيًا منذ أعوام في ظل الهدنة القائمة.

وفي سياق متصل، برزت أمس مؤشرات بشأن تخلي قوات الجيش والجانب الروسي عن الحل العسكري في ريف حماة الغربي، في مؤشر على التوصل إلى اتفاق مصالحة، حسبما ذكرت مواقع معارضة.

ويأتي ذلك، عقب انتهاء المهلة الروسية الثانية للميليشيات المسلحة في قلعة المضيق، والتي جاءت بعد مهلة أولى انتهت الأحد الماضي، بعد تهديدات بعمل عسكري في حال رفض مطالب رفع أعلام الجمهورية العربية السورية في المنطقة.

وتمثلت آخر المستجدات حول هذه القضية، باجتماع جرى الجمعة، بين ممثلين عن أهالي مدينة السقيلبية، وآخرين من كافة أطياف المجتمع، إلى جانب لجان وسيطة بقيادة حمادة الضايع، بحضور القائد العسكري لقوات الجيش في الحواجز المنتشرة على أطراف قلعة المضيق.

بدوره قال القيادي في ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» ورئيس ما تسمى اللجنة الأمنية في قلعة المضيق، محمد ظافر: إنهم «حصلوا على تطمينات روسية بتحييد قلعة المضيق وقرى جبل شحشبو عن الخيار العسكري».

ولم يذكر ظافر تفاصيل أخرى عن القضية.

وتوقعت مصادر في الميليشيات المسلحة بحسب المواقع أنه في حال سلمت المنطقة للجيش «تسقط المناطق كاملة نحو جسر الشغور غربي إدلب».